المرأة والتعليم العالي والمجتمع : نظرة جندرية

دراسة حالة في العربية السعودية

ابوبكر احمد با قادر(*)

رغم أن التعاليم الإسلامية السمحة أكدت على أن حق التعليم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وشجعت على السعي لطلب العلم من المهد إلى اللحد والسفر من أجل العلم وطلب الحكمة حتى لو كانت في الصين، ورغم كثرة الأحاديث النبوية المؤكدة لأهمية طلب العلم والحث عليه وجعله من أهم الأعمال التي يحض عليها الدين، والتأكيد على أن هذه التوجيهات لا تقتصر على الذكور فقط وإنما تشمل الإناث أيضا، إلا أن بعض العلماء وكذلك بعض المسؤولين في قرون متأخرة من تاريخ الحضارة الإسلامية نظروا إلى تعليم المرأة، وعلى وجه الخصوص ما زاد عن معرفتها بأمور دينها الأساسية، أمراً فيه نظر. وفي نظر بعضهم «سداً للذرائع» و«خوفاً من الوقوع في الفتنة» «اجتهدوا» في إقناع المجتمعات الإسلامية «حرمان» المرأة من حق الكتابة وعدم تشجيعها على التوسع في طلب العلم.

بطبيعة الحال، كما تؤكد كتب السير والتراجم كان عدد النساء اللاتي أسهمن بحظ وافر في المجالات العلمية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء كبيراً ومشهوداً، وهو كذلك في قرون ازدهار وعظمة الحضارة الإسلامية، فما يورده ابن سعد في طبقاته أو

(*) أستاذ علم الاجتماع – جامعة الملك عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية.

السخاوي أو الخطيب البغدادي أو ابن عساكر وخلافهم عن بعض نساء عصرهم يؤكد ما وصلت إليه بعض النساء المسلمات من تفوق ومستوى عال في كافة أنواع العلوم العربية والإسلامية، لكن كما ذكرنا أخذت أعداد أمثال هذه النساء في التراجع وبشكل ملحوظ.

وبرز نوع جديد من النساء اللاتي كان بالإمكان، وبشكل محدود، أن يحصلن على مستوى عال من الثقافة الشمولية، وكن من الجواري والإماء اللاتي عليهم أن يُسعدن أصحابهن بالظرف وسرعة البديهة وحسن الصحبة إضافة على جمالهن وإجادتهن فنون الرقص والغناء وكل ما يدخل البهجة والسرور على مجالس أنس أصحابهن.

ولعل نموذج «تودّد الجارية» التي جاء ذكرها في الليالي العربية وفي الأدب العربي الشعبي يقدم نموذجاً مهماً. في الوقت الذي كانت فيه الحرائر مطالبات بالحجاب المبالغ فيه، وأن لا تخرج الحرّة في حياتها سوى مرتان، مرة إلى بيت زوجها والأخرى إلى القبر، وأن تحرم من الولع بالعلوم والآداب حتى لا تُنازع الرجل منزلته، وجرى العمل على منعها من تعلم الكتابة حتى لا تستخدمها في ما قد يضر بشرفها وكرامتها أو في التراسل في موضوعات تتعلق بالحب والغرام. في هذه السياقات، وبطبيعة الحال قد نجد بعض الاستثناءات النادرة لنساء بلغن شيئاً من العلم، كانت البلاطات ومراتع الأنس الراقية ترغب في وجود بعض الجواري ممن لهن قدر من العلم والمعرفة وحفظ لجيد الشعر مع معرفة لفنون الموسيقى للترفيه عن «أبناء الذوات»، وكانت الأمة أو الجارية التي تتقن هذه الفنون تسمى «عالمة». وغالباً ما يكون تدريبها ومهاراتها ومعرفتها الرفيعة هي السبب في ارتفاع سعرها والرغبة في الاستمتاع بظرفها، ولقد كان معظم هؤلاء الجواري أو الإماء من الرقيق الذي جُلب إلى أرض الإسلام وكن في الغالب على درجة عالية من الجمال.

لكن وجود هؤلاء «النسوة» ـ رغم معرفتهن العالية وثقافتهن الشمولية ـ لا يشكل خروجاً على نمط السلطة الذكورية السائدة في ذلك المجتمع، وإنما على العكس ربما كان مصدر تأكيد لها وتدعيماً لاستمرارها. فانتصار «تودد الجارية» في مناظراتها على خصومها من العلماء، وفي كل الفنون والآداب، لا يهدد مكانة أولئك العلماء بقدر ما يضفي على مجلسهم جواً من الظرف وحسن المعشر. فمعرفة «تودد» لا تشكل تهديداً أو تحدياً للعلاقات القائمة آنذاك بين الذكور والإناث، وإنما على العكس هي إبراز لمفاتنها وتعددها من جمال جسدي وذكاء ومرح وجذوة في

الروح والملكات. ولم يكن بطبيعة الحال مستحسناً أن تلعب الحرة «دور تودد»، إذ أن لعبها ذلك الدور يتعارض مع ضرورة عدم وجودها في الأماكن العامة أو الاختلاط بالرجال من غير المحارم أو أن تكون موضع غزل أو تشبيب !

بمعنى أن تعليم أمثال تودد الجارية كان تعليماً يقصد منه إرضاء غرور الرجل والتأكيد على أن المرأة لعبة فريدة رغم ذكائها وتوقد حسها وسرعة بديهتها ! ومن ثم فإن وجود هذا النوع إنما يؤكد على بطريركية العلاقة، إذ أقصى ما تتطلع إليه «تودد»، بحسب ما دربت وأعدت له، هو إرضاء من حولها وإسعادهم، وليس إثبات أن المرأة قادرة على أن تقوم بما يقوم به الرجل وأنها بذلك «تستحق» معاملة إنسانية تؤكد مساواتها به وأن لها أن تلعب أدوار ووظائف مماثلة له في حياتها الأسرية أو العامة. فهذه مفاهيم وتصورات كانت غائبة ومغيبة في نفس الوقت. ومن ثم، كانت وضعية «تودد» رغم علمها وسعة معرفتها ومهاراتها أداة طيعة ونموذجاً مؤكداً على استمرارية السلطة البطريركية وليس تقويضها !

على أننا في العصر الحديث وبالذات في السبعينات والثمانينات، بدأنا نشهد مولد نموذج جديد من المرأة المتعلمة التي تصر على اقتحام ودخول عوالم جديدة من خلال تأكيدها على أن تعليم المرأة سيمكنها بالضرورة من دخول عالم الرجال ومخاطره الجمة، ومن لعب أدوارٍ حاسمة ومصيرية في الحياة العامة، تتولد عنها بالضرورة تغيرات جذرية في العلاقات بين الجنسين، وأن يكون من نتائجها إشكالية استمرارية النموذج البطريركي السائد في الثقافة العربية.

لن نبالغ ونقول إن هذا النموذج أصبح سائداً ومنتشراً، فهو لم يحقق ذلك بعد، لكن يمكننا القول إن بعض رواده أصبحوا نماذج بارزة ومقبولة في الحياة الثقافية والاجتماعية العامة. ولعل ما يقدمه كتاب ثريا التركي وكاميليا الصلح : «في وطني أبحث»[1] والذي يقدم نماذج لنساء عربيات متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية أصررن على القيام بأبحاث في مجتمعاتهن رغم كل العوائق والاعتبارات التي كان من المفترض أن تحول دون تمكن «باحثة» من «الجنس اللطيف» من دراسة مجتمعها وبالأسلوب والطريقة التي قمن بها بدراسة تلك الموضوعات، يمثل نوعاً من «خروج» أو ثورة المرأة على ما يمليه عليها مجتمعها وصاية منه أو حماية لما جرت عليه التقاليد. وبذلك تمثل هؤلاء النسوة نموذجاً تصادمياً يرفض «الواقع» ويحل محله

(١) انظر التركي، ثريا والصلح، كاميليا: **في وطني ابحث**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

واقعا جديداً ليس بالضرورة خارجاً على الأعراف والقيم، لكنه يعطي المرأة ميزة ورتبة جديدة.

وكما هو واضح، لم تكن ريادة هؤلاء الباحثات المتخصصات سهلة أو ميسرة على الإطلاق، لكن عزم وتعميم وإرادة هؤلاء الدارسات مكنّهن من القيام بدراساتهن. لكن اللافت للنظر أن أمثال هؤلاء، وربما بسبب اقتحامهن سياج حدود السلطة البطريركية التقليدية، كان عليهن أن يكن طالبات في معاهد أجنبية وربما أن يعملن أو على الأقل يعمل معظمهن في معاهد ومؤسسات أجنبية، إذ من الواضح أن معرفة المرأة هنا وأساليب استخدامها للمناهج العلمية وأسئلتها لا تجعلها في نهاية المطاف ترضى أو تقبل باستمرار دور ووظيفة تقليدية محددة ومرسومة سلفاً لها، كما كان حال «تودد»، وإنما بالضرورة ستؤدي بالمطالبة بحدود وعلاقات جديدة. لذا ليس من المستغرب أن يكون اهتمام معظمهن بأوضاع وأحوال المرأة ومن زاوية نسوية جندرية. إن مثل هذا الطرح هو في الواقع عملية تمكين للمرأة حتى تعي دورها ومكانتها، ضمن إطار علاقات جديدة في واقع يختلف عن الواقع التقليدي المعاش. لذا، رغم أهمية ريادة أمثال هؤلاء «النماذج»، إلا أن «قبولهن»، ومن ثم تحول المجتمع بحيث تصبح العلاقات بين الجنسين تميل إلى المساواة والاحترام المتبادل، أمر لم يتحقق بعد. على أن وجودهن، أي وجود أمثال هذه النماذج واحتمال التوسع في أعدادهن وربما احتمال قبولهن على المستوى الاجتماعي والثقافي، يشكل وجود طلائع عملية تغير قد يطول أمده !

بين نموذج «تودد» الجارية ونساء كتاب «في وطني أبحث» هناك تحولات على مستوى التيار العام في شكل «تمدرس» واسع للمرأة في كافة أنحاء العالم العربي. ولما كانت هذه الورقة ستركز على المملكة العربية السعودية، فإنه بإمكاننا القول بشكل محدد، كانت بداية ١٩٦٠م المتمثلة في مبادرة الملك فيصل بن عبد العزيز بتأسيس مدارس حكومية لتعليم المرأة في كافة أرجاء المملكة العربية السعودية إيذاناً بدخول مرحلة جديدة في أحوال وأوضاع المرأة والمجتمع في هذه البلاد.

فقبل ذلك كانت فرص تعليم المرأة محدودة للغاية، ووجدت في الحواضر، وفي الحواضر الكبيرة فقط، بعض المعلمات التقليديات ممن كن يقمن بتعليم الفتيات بعض مبادئ القراءة وتجويد وقراءة بعض سور المصحف إضافة إلى تعليم الفتيات بعض فنون التطريز والخياطة. وكان القليل منهن يعلم الكتابة بسبب المعارضة الشديدة بين الأهالي ضد هذا النوع من التعليم. بطبيعة الحال الأسر الراقية والثرية التي كانت

ترغب في تعليم بناتها كان عليها أن تهاجر إلى بعض العواصم العربية، خصوصاً القاهرة، من أجل الاستفادة من فرص تعليم البنات فيها.

ورغم أن إعلان الدولة تأسيس المدارس الرسمية لتعليم الفتيات قد قوبل بارتياح وإقبال في بعض المدن، وبالذات في مدن الحجاز، إلا أنه واجه معارضة شديدة ومناقشات طويلة من العديد من الفقهاء والمتدينين ممن رأوا في ذلك أخطاراً على قيم المجتمع وبنيته وأن تعليم المرأة ستكون له تبعاته. لكن أمام إصرار الملك فيصل على المضي قدماً، وضعت بعض الضوابط والشروط وحددت مسارات معينة لتعليم المرأة، بالذات في المراحل الجامعية، الممنوع على المرأة اقتحامها، ولا يزال بعضها قائم حتى الآن.

لكن وإن كانت بداية إقبال الأهالي على تعليم الفتيات مترددةً وحذرةً في بداية عقد الستينات، إلا أنه بإمكاننا القول إن تعليم المرأة في كافة أرجاء المملكة أصبح مطلباً جماهيرياً تعززه المبادرة الحكومية التي تفتتح مدارس جديدة في كافة أرجاء المملكة حتى في المناطق النائية، إذ يطالب الأهالي وبإلحاح على أن تكون لبناتهم فرص التعليم ودخول عالم معارف العصر الحديث وبشكل يفوق التصور. فبعد معارضة جادة، حل اليوم محلها مطالبة ملحاحة وسعي حثيث من الأهالي لدخول بناتهم المدارس واستقاء العلم.

ولنا أن نقدم مؤشراً على إقبال الإناث على التعليم وتشجيع أهاليهم على ذلك. كان عدد الطالبات المسجلات في التعليم الجامعي، دعني أكرر هنا الجامعي وليس التعليم العام، عام ١٩٩٨ (١٣٨٠٠٠) طالبة مقابل (١٣٤٠٠٠) طالب، وعدد الخريجات في نفس العام (١٥٥٤٢)خريجة مقابل (١٤٧٢١) خريج[٢]. وهذه الإحصائيات الرسمية توضح مدى التحولات الاجتماعية إزاء المرأة خصوصاً في المستوى الجامعي.

ويعد موضوع استمرار الإناث في التعليم الجامعي العالي واحداً من أهم الشواغل التي تعيشها الأسرة السعودية، وبالذات الحضرية منها، بعد إنهاء بناتها الثانوية العامة، فأعداد خريجات الثانوية العامة في تزايد مستمر والجامعات لا تقبل سوى أعداد محدودة وبمعدلات مرتفعة جداً، مما يجعل أسر هؤلاء الفتيات حريصة

(٢) **منجزات خطط التنمية**، ١٩٩٨، ص ٣٠٨- ٣٢٠.

جداً لا على أن تنجح بناتهم في الثانوية العامة فحسب وإنما أن يحققن معدلات عالية أيضاً تسهم في قبولهن في أحدى الجامعات. ورغم أن العديد من الأسر يصعب عليهم ابتعاث بناتهم للدراسة الجامعية خارج البلاد إلا أن هناك تياراً متزايداً ممن أخذوا بهذا المسار.

المرأة والتعليم الجامعي

بدأ التعليم الجامعي للمرأة في المملكة العربية السعودية في بداية السبعينات وفي إطار الجامعات السعودية القائمة، وكانت جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز هما الرائدتين في هذا. وأقيمت لتحقيق ذلك أقسام خاصة بالفتيات معزولة تماماً عن الحرم الجامعي الخاص بالذكور، تعلم فيه إناث، وعند الحاجة تنقل لهن الدروس عبر شاشة تلفزيونية مغلقة بإشراف نسوي حتى يتمكّن من مواصلة دروسهن.

ومن الواضح مما ذكرنا من الإحصائيات أن عدد المسجلات في الجامعات، التي أضيفت على الجامعتين المذكورتين في قبول طالبات، كان في ازدياد ولا يزال. ولقد حددت مجالات الطب والعلوم الطبيعية والإدارة والاقتصاد والآداب والعلوم الاجتماعية والتربية مجالات مسموح بها للطالبات إضافة إلى كلية للاقتصاد المنزلي، فيما منعت الطالبات من دراسة الهندسة والإعلام باعتبارهما حقلين علميين «غير مناسبين» للمرأة في المجتمع السعودي على الأقل !

ولقد أثبتت المرأة السعودية قدرة فائقة على التمسك بحقها في فرض التعليم الجامعي وفي كافة المجالات المتاحة لها، وتمكنت أعداد لا باس بها من الحصول على درجة الدكتوراه في تلك المجالات ليقمن بالعمل كعضوات هيئة تدريس في الجامعات مساهمات بذلك في استمرار مسيرة فرص تعليم الإناث في المملكة.

وبطبيعة الحال، وكما توقع الجميع، كانت آثار تعليم الفتيات عديدة وعلى كافة المستويات: من إمكانية عمل ومساهمة في الحياة العامة والتنمية بشكل خاص الى التحولات في تشكيل مفهوم الذات والهوية والدور والمكانة الاجتماعية التي يمكن أن تلعبها وتقوم بها المرأة السعودية. ولعل مجال التعليم، وهو مجال غير مختلط ولا يتعارض في الغالب مع العديد من المتطلبات والقيود التقليدية، هو المجال الرئيسي الذي اندفعت المرأة السعودية إلى الانخراط فيه. وقصة عملها وقبولها أن تذهب من أجل المساهمة في تعليم بنات وطنها إلى أبعد المناطق النائية قياماً بواجبها وتأكيداً

لأهمية رسالتها ودخولها مجال العمل من قصص النجاح الباهرة[٣].

لكن المرأة السعودية وان حققت وجوداً فعالاً وحضوراً واضحاً في مجال التربية والتعليم، إلا إنها لم تقتصر على ذلك. فخريجات كلية الطب التمريض والعلوم الطبية المساعدة وكذلك المعاهد الطبية عملن في مجال الصحة العامة وأصبح حضورهن ملموساً في غالبية المستشفيات الحكومية وبالذات التي في المدن الكبرى. صحيح أن هذا المجال بسبب ما يفرضه من اختلاط بالرجال أحياناً موضع تردد ومناقشات على المستوى الاجتماعي الثقافي، إلا أنه رغم ذلك فالتنافس على دخول كليات العلوم الطبية والمعاهد تشهد تنافساً وإقبالاً شديدين وقد يصعب على بعض الخريجات أن يجدن وظائف شاغرة في المنطقة التي يرغبن في العمل فيها[٤].

ولقد أسهمت المرأة السعودية في مجالات الخدمة الاجتماعية سواء في المجال الطبي والتربوي أو في مساعدة الجمعيات النسائية الخيرية بما يسهم في ارتفاع الوعي والعمل على المساهمة في تحوّل وتغير مفاهيم المجتمع في العديد من القضايا[٥].

تمكن العديد من السعوديات بمؤهلاتهن العلمية والإدارية أن يتبوأن مناصب قيادية في مجالات الأعمال والتجارة، ويمكننا الحديث عن بعض سيدات الأعمال اللائى يقمن بإدارة شركاتهن ويحرصن على النجاح في ذلك[٦].

لكن، رغم هذا النجاح إلا أن أعداد وحجم النساء في سوق العمل مقارنة بأعداد الخريجات لا يزال محدوداً جداً، والنساء وأسرهن أصبحوا يطالبون وبشكل متواصل بإيجاد مزيد من فرص العمل والتوسع في إمكانيات المجالات المتاحة لعمل المرأة بدلاً من التقيد بما تفرضه التقاليد السائدة والمقاومة لتوسع انتشار المرأة في الحياة العامة، علماً أن حتى المطالبين بزيادة أعداد النساء في القوى العاملة يعملون على الاحتفاظ بجوهر التقاليد والمعايير الاجتماعية المعتبرة مع الاعتراف بأن المجتمع،

---

(٣) قصة قيام النساء السعوديات بالتعليم في المناطق الريفية النائية وما يمكن أن يتعرضن له من حوادث مرورية وخلافه موضوع من موضوعات الساعة في الصحافة السعودية، وهو يؤكد على إصرار المرأة السعودية على الاحتفاظ بحقها في العمل.

(٤) لكن ذلك لم يحل دون طلبها وطلب زوجها بحقها في العمل وبشكل مستمر.

(٥) انظر على سبيل المثال الحجى، أسعد احمد: **الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة توثيقية**، الكويت، نشر المؤلف، ٢٠٠٠.

(٦) حتى أن بعضهن حصلن على مناصب عالية في الأمم المتحدة وغيرها من مجالات لكنهن لسن بعد قدوات للمرأة السعودية العاملة.

أي مجتمع، يقوم بعمليات تحوّل وتغير وتكيف تتناسب مع قيمه وعاداته !

إن قصة نجاحات تعليم المرأة في السعودية والطفرة في حجم ونوعية تعليم المرأة لا يجعلنا نتغاضى عن ذكر العديد من العوائق الجوهرية التي تواجه المرأة وبالذات في مراحل التخصص والتعليم العالي. فعلى ما يظهر لا تزال هناك عقبات بنيوية أساسية تعاني منها المرأة، وربما أصبح حماس وتطلع العديد منهن أمام هذه العقبات التي في أساسها عقبات مؤكدة لاستمرارية البناء البطريركي التقليدي الذي لا يزال، رغم إعطائه الفرصة للمرأة في حق التعليم وحتى أعلى المستويات، متردداً في مشاركته المرأة في الحياة العامة.

عوائق التعليم العالي والمرأة

أولاً وقبل كل شئ، رغم أن أعداد الطلبة والطالبات وكذلك الخريجين والخريجات يكاد يكون واحداً إلا أن الفرص المتاحة للتعليم العالي ولنيل درجة الماجستير والدكتوراه تميل وبشكل واضح لصالح الذكور. حتى على مستوى الأسرة، فانه رغم إصرار العديد من الأسر السعودية على تعليم بناتهم حتى المرحلة الجامعية، إلا أن حماسهم لمواصلتهن دراساتهن العليا يفتر مقارنة باهتمامهم لمواصلة الأبناء الذكور. وفرص التعليم العالي، مع توافرها، تبقى أندر وأقل محدودية مما هو متوافر ومتاح للذكور، فأعداد الإناث في الدراسات العليا محدودة بالدراسة داخل المملكة سواء في الجامعات السعودية وفي برامج مشتركة مع بعض الجامعات الأوروبية(٧). وكانت فرص ابتعاث النساء ممنوعة، وهو ما سمح به الآن إلا انه يشترط العديد من الشروط التي ربما يصعب على بعض الفتيات تحقيقها، مثل موافقة الأهل ووجود محرم يبقى معها أثناء دراستها في الخارج، إضافة إلى أن أمثال هذه البعثات محدودة ونادرة وهى متاحة فقط لمن يعملن في مجال التعليم الجامعي فقط !

وفي حالة مواصلة الإناث تعليمهن العالي محلياً، فأنهن في الغالب يعانين كثيراً في الوصول إلى المراكز العلمية والمكتبات التي تغلب عليها صبغة الذكورية. فمثلاً، غالباً ما تكون هذه المراكز أو المكتبات أو المعامل مفتوحة ومتاحة للذكور طوال الأسبوع، إلا أنها يمكن أن تكون متاحة لساعات وساعات محدودة ربما في عطلة الأسبوع للإناث ! مما يحول دون تمكينهن من الحصول أو الوصول إلى البيانات

(٧) أي تقديم برامج دكتوراه مع بعض الجامعات البريطانية وهن في السعودية.

والمعلومات التي يرغبن في الوصول اليها بسرعة. وكذلك لن يتسنى لهن، سوى في كليات الطب، الوصول إلى المعامل المتقدمة سوى لساعات محدودة وفي أوقات معينة جداً مما يعني معاناة وانقطاعاً لأيام طويلة حتى يتمكنّ من تحقيق ما هو مطلوب منهن عمله. وإجمالاً بسبب هذا الفصل القائم على أساس الجنس، تصبح عملية متابعة الأنثى للمراجع ومصادر المعلومات أمراً في غاية الصعوبة بحيث لا يتسنى للمرأة سوى القيام بأنواع معينة من البحوث والدراسات المحدودة بعالم المرأة وهو تضييق لا يعاني منه الدارسون الذكور على الإطلاق !

ونظراً إلى أن الإشراف في الدراسات العليا أمر في غاية الأهمية، وإلى ندرة وقلة عضوات هيئات التدريس المسموح لهن بالإشراف (بحسب التراتبية الأكاديمية)، فإن العديد من الدارسات دراسات عليا عليهن أن يقبلن بإشراف أساتذة ذكور عليهن. والأمر قد يكون سهلاً أو يسيراً لو كان بإمكان الطالبة مواجهة المشرف مباشرة. لكن ما تتطلبه التقاليد ومن ثم الأعراف الأكاديمية المتبعة لدرجة كبيرة هو أن يتم الإشراف على الطالبات بشكل غير مباشر، أي ان تتصل الطالبة بالهاتف وترسل ما تنجزه عن طريق البريد الداخلي أو بيد رسول وكل ذلك يستغرق وقتاً طويلاً وقد لا يساعد الطالبة على فهم ما تحتاجه لانعدام المواجهة المباشرة مع المشرف ! ولقد أدى هذا إلى قيام مشاكل بنيوية حقيقية مفادها قلة استفادة الطالبات من الإشراف غير المباشر هذا ومن ثم ضعف التحصيل والإعداد في كثير من الأحيان.

واللافت للنظر أن مسألة الإشراف غير المباشر القائم على المراسلة أو الحديث عبر الهاتف بين الدارسة أو الباحثة في مرحلة التعليم العالي والمشرف أمر «تصر» عليه العديد من أسر الطالبات بقدر ما تفرضه الترتيبات الإدارية الجامعية، وبهذا تصبح الطالبات أقل اهتماماً ورغبة في مواصلة مشوارهن الأكاديمي من ناحية، والتطويل في عملية الإشراف من ناحية أخرى.

رغم وجود فرص الحضور والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العملية رسمياً بشكل محدود، تعاني العديد من الأستاذات العاملات في مجالات التعليم العالي متطلبات الحضور من وجود محرم وأن يتم التقديم قبلها بأوقات طويلة ورفض أو عدم قبول الأسرة، سواء الآباء أو الأزواج، بمشاركتهن في مثل تلك الندوات والمؤتمرات، ما يزيد من تكبيل النساء ويحول دون إمكان الاستفادة من هذه الفرص العلمية بما يساهم في ارتقائهن السلم الأكاديمي. وينعكس هذا في أمر الترقيات العلمية إذ نلاحظ أنه بسبب سهولة الوصول إلى المراكز العلمية والمكتبات والمعامل

العلمية وحضور الندوات والمؤتمرات فإن أعداد الأساتذة الذكور يحصلون على ترقياتهم العلمية أسرع من زميلاتهم عضوات هيئة التدريس، مما يحافظ على استمرارية التفوق والهيمنة الذكورية في الوسط الجامعي.

واذا كان بإمكان الأساتذة الذكور أن يكتسبوا خبرات عديدة وجديدة من خلال الاستعارة أو العمل في بعض المناصب في القطاع الخاص أو أن يكونوا مستشارين في القطاع العام، ورغم أن الفرص للجنسين من الناحية الإدارية متساوية، إلا أن أعداد الذكور المستفيدين من هذه الفرص والمجالات يفوق كثيراً أعداد الإناث، إذ نادراً ما تعمل عضوات هيئة التدريس الجامعي، أو من يحملن مؤهلات عالية، في مناصب قيادية أو استشارية، مما يحد من قدراتهن ومن ثم إمكانية تأثيرهن في المجتمع، رغم محاولة بعض الرائدات ذلك.

المرأة السعودية إجمالاً تعاني صراع أدوار شديد وعميق، بين دورها التقليدي كزوجة وأم وربة منزل وسيدة مجتمع (لا يزال في العديد من أوجه الحياة شبه تقليدي) ودورها كباحثة أو أستاذة جامعية. فلا يزال الدور الرئيسي في حياة الأنثى في المجتمع العربي هو أن تكون زوجة وأم تقوم بالعناية بشؤون وأمور أسرتها الصغيرة ويُعد فشلها في ذلك عنواناً لفشلها في كافة جوانب الحياة، بالرغم من نجاحها في حياتها العلمية أحياناً..

وغالباً ما يتطلب نجاحها في أدوارها التقليدية أن تتقبل «صيغاً مخففة» من متطلبات الدور والمكانة الاجتماعية بحسب ما هو سائد ثقافياً. فهي مطالبة بالتأكيد في المجال الأسري الكبير وربما حتى في المجتمع (وإن كان لا يوجد اختلاط) أن تُظهر «إذعانها» واحترامها لسلطة زوجها أو ولي أمرها عليها، ومطالبة أن تحترم الأعراف والشروط الاجتماعية المنظمة لحياتها العامة والخاصة رغم تعارضها أو تدخلها في حياتها، بل ربما كان عليها في كثير من الأحيان أن «ترضخ» لأولوية المتطلبات الثقافية الاجتماعية لتتمكن من تحقيق بعض ما تصبو إليه من إنجازات وتطلعات، وهو أمر قد يتعارض مع قناعتها المكتسبة بحسب تحصيلها، أو أن تكيف نفسها عن طريق نوع من ازدواجية المعايير أو انفصامها !

كذلك لا تزال المرأة السعودية، كما هو الحال في كافة المجتمعات الإنسانية وخصوصاً التقليدية، تعاني رفض الذكور والإناث معاً قبولها متخصّصةً عارفة في علم ما. ولقد أخبرني بعض الطبيبات كيف أن بعض مرضاهم يصرون على أن يفحصهم أطباء ذكور رغم كفاءة وارتفاع مستوى الطبيبة التي تقوم بعملها على أتم

وأكمل وجه. كذلك تقابل النساء الرائدات ممن يعملن في مجالات جديدة، أو يطالبن بالتوسع في مجال سلطتهن مثل العاملات في الخدمة الاجتماعية الطبية، عنتاً ومقاومة حتى ممن يحاولن تقديم الخدمة لهم!

فالمرأة المتعلمة المطلوبة هي المرأة التي تقبل الشروط الاجتماعية والثقافية المحددة للعلاقة بين الجنسين تقليدياً. صحيح أن تعليم المرأة وعملها أدى إلى تحسن أوضاعها داخل الأسرة والمجتمع، وصحيحٌ أن العديد منهن اصبح لهن دخل مالي مستقل مما يعني أن فرص دورهن في اتخاذ القرارات، على الأقل التي تتعلق بالصرف، آخذة بالازدياد والتوسع كماً وكيفاً، إلا أن المرأة لا يزال أمامها كما هو الحال في معظم المجتمعات العربية شوطاً طويلاً حتى يقبل المجتمع والثقافة أن تتبلور لها هوية ذاتية تعكس مستوى نضجها وتعليمها. وهو أمر يستلزم تحولات واسعة وجذرية داخل المجتمع، لا تستلزم بالضرورة أن تكون على النمط السائد في المجتمعات الغربية، لكن بالضرورة سيؤدي إلى تحسن أوضاع ومكانة المرأة في سياقها التقليدي الحالي.

والمرأة المتعلمة غالباً ما تواجه ميولاً وآراء تنتقد طموحاتها الحديثة التي تُعطي أولوية للتعليم أو لإتقان مهنة كالطب أو التعليم أو الأعمال أو خلافه على أنها أمور غير مطلوبة من المرأة، بل ربما كانت الانتقادات قاسية تدعي أن المرأة بتعلقها بمثل هذه الطموحات الحديثة إنما تهمل دورها الطبيعي كأم أو كأنثى. وأحياناً ربما ذكر لي بعض المتعلمات تعليماً عالياً أن عليهن القبول بالنعوت التقليدية مثل «النساء ولايا» أي عاجزات وفي حاجة إلى حماية الرجل ودعمه، أو بالاتهام بالنزعة العاطفية والدونية وكثرة الكلام والرغبة في لفت الاهتمام والأنظار وبالذات من الجنس الآخر، وبأن اهتمامات المرأة لا تزال محدودة وتدور في فلك الأنوثة. ولقد أوضحن أنهن اعتدن سماع أمثال هذه التعليقات سواء من الذكور أو من إناث أمثالهن، بحيث اكتسبن نوعاً من القدرة على «التطنيش» وعدم الرغبة في الدخول في نقاشات دائمة طلباً لتعديل أو تصحيح أمثال تلك الآراء أو المواقف.

وإذا كان التفوق والنجاح في الدراسة أو العمل هو المعيار الذي يقاس به ما وصل إليه الذكر في حياته العامة، ورغم إمكانية أن يكون لتفوق الفتاة أو نجاحها بعض الأهمية في حياتها الشخصية، ألا أن المعيار الذي تقاس على أساسه حياتها العامة هو نجاحها في المجال التقليدي الذي يصر عليه المجتمع، أي دورها كأم أو زوجة. بل ربما كان نجاحها وتفوقها العلمي أو المهني سبباً من أسباب نقدها

والتأكد من مدى قيامها بواجباتها التقليدية، فهي مطالبة بأن تكون ملتزمة محافظة على شرفها (أي أنوثتها وبالذات الجسدية) وكذلك بأن لا تكون في محيط الاختلاط مع الرجال وأن يكون زوجها أو والدها راضياً عنها، استناداً للمعايير التقليدية التي تفرضها عليها منظومة من أنواع السلوك المقبول من الإناث. وإذا خرجت عن ذلك فإن هذا الخروج حتى في حالة قبوله في وسطها الأسرى الصغير فإنه مثار انتقاد واعتراض في الأوساط الاجتماعية والثقافية.

ولقد أدت هذه التصورات إلى أن يكون للمتعلمات تعليماً عالياً مجتمعاتهن الخاصة، إن وجدن بقية من وقت يمكنهن الحديث فيها مع بعضهن البعض. أما عند اختلاطهن مع السواد الأعظم، فغالباً ما تطغى الاهتمامات الاجتماعية شبه التقليدية – الانتقالية – التي تعيشها النساء على الأحاديث وأساليب العيش. بمعنى أن دور المرأة المتعلمة تعليماً عالياً لم يصبح بعد نموذجاً أو قدوة يمكن أن يلعب دوراً تغييرياً، ربما يؤدي مع الوقت إلى إحداث تغيرات جذرية في حياة المجتمع.

المرأة المتعلمة ومجالات العمل

نسبة مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل لا تتعدى ٥٪ من إجمالي القوى العاملة[٨] رغم وجود أكثر من ٤ ملايين عامل معظمهم من النساء اللاتي يعملن في وظائف التعليم والخياطة والوظائف الطبية والطبية المساعدة. وبإمكان المرأة السعودية القيام بها دون أن تزاحم الرجال أو تختلط بهم بما يتناسب مع الوضع السائد للمرأة السعودية ثقافياً واجتماعياً.

والظروف التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد تقتضي إعادة التفكير بشكل جذري في موضوع مساهمة المرأة في سوق العمل، بما يكفل سد احتياجات المرأة السعودية وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق العمل، وإن تطلب ذلك بعض التعديلات والتكيف في أسلوب الحياة والعمل وفي النهاية استفادة المجتمع من تعطيل نصف قوته العاملة المهمّشة عن هذه المجالات تقليدياً ومن ثم هدر أرقام فلكية من العملة الصعبة الاقتصاد المحلي في أمس الحاجة لها. وبدلاً من تكبيل المجتمع بالاعتماد المستمر على العمالة الأجنبية نحرره منها، وفي الوقت نفسه نعطي المرأة السعودية الفرصة للمساهمة في بناء وطنها بشكل عملي.

(٨) **خطة التنمية السادسة**، ١٩٩٥.

إن اهتمام الدولة بمسألة سعودة الوظائف في القطاع العام والخاص وتأكيد خطط التنمية على أهمية دخول العنصر السعودي (ذكر وأنثى) سوق العمل أمر يعد من ثوابت السياسة التنموية للدولة، وهو أمر يقتضي أن تتحول قضية عمل المرأة ومشاركتها في القوى العاملة من قضية هامشية جاءت نتيجة لاحقة على إعطاء المرأة فرصة التعليم إلى قضية جوهرية قائمة بحد ذاتها. فسوق العمل السعودية تواجه اليوم أعداداً متزايدة من الخريجات ممن يطالبن بالقيام بأي عمل تسمح به أو تتطلبه حاجة السوق المحلية. إن هذه التطورات المتلاحقة والتي غالباً ما هي قائمة بناء على تطلع ورغبة النساء وذويهم على أن يكون للمرأة عملها المستقل الذي تحصل منه على دخل يمكنها من المساهمة الإيجابية في حياة أسرتها والمشاركة في ميزانيتها على قدم المساواة أو نحو ذلك في مجتمع لا يزال إلى وقت قريب لا يعترف للمرأة بذلك، مما يعني تقدماً كبيراً ومهماً في مجال لعب المرأة أدواراً مهمة في حياتها الأسرية وربما الاجتماعية من الناحية المالية.

لقد تمكنت الخريجات من تلبية احتياجات سوق العمل في الوظائف التعليمية وهن يعملن على تحقيق ذلك في مجالات الخدمة الطبية في ظل الشروط التي يفرضها المجتمع وثقافته. وهناك متسع لفرص عمل في العديد من المهن والأعمال كالخياطة والنسيج وصناعة الأغذية والحاسوب والعديد من الأعمال الإدارية التي بإمكان المرأة العمل فيها دون اختلاط أو تعرّض المرأة فيها إلى مخاطرة جسدية مرهقة، وهو ما يتفق مع المعايير الاجتماعية الثقافية. ومن ثم المتوقع أن تتجه سياسات الدولة لإتاحة أمثال هذه الفرص وسواها لتسهيل دمج المرأة في القوى العاملة.

وهكذا بلغ عدد النساء المتقدمات أكثر من ثلاثين ألف امرأة جامعية يبحثن عن العمل ولم يتمكن ديوان الخدمة المدنية من إيجاد وظائف شاغرة لهن إما لعدم الحاجة لتخصصهن أو لعدم رغبة المتقدمات في الوظائف والأعمال البعيدة عن مقر إقامتهن. لكن تبقى حقيقة وجود أعداد متزايدة من النساء ممن يطرقن أبواب سوق العمل ويحملن شهادة جامعية. وما يصدق على القطاع الحكومي يصدق على القطاع الخاص، فلقد زاد عدد العاملات السعوديات في القطاع الخاص من ٨٣٧٤ موظفة عام ١٩٨٩م إلى ١١٢٥٧ موظفة عام ١٩٩٣م[٩]. ووصل عدد سجلات سيدات

(٩) الحازمي، حسين: «واقع ومستقبل عمل المرأة السعودية في المملكة العربية السعودية»، ندوة **واقع ومستقبل عمل المرأة في المملكة**، ١٩٩٧.

الأعمال السعوديات حتى النصف الأول من عام ١٩٩١ م إلى اكثر من ٢٠٣٧٦ سجلاً[١٠]. وكل هذه مؤشرات جديدة تؤكد على أن مسالة عمل المرأة المتعلمة أصبحت مسالة عامة ومشكلة اجتماعية. فالبطالة لم تعد حكراً على الذكور، وإنما يمكننا اليوم، في مجتمع محافظ كالمجتمع السعودي، أن نعطى عمل المرأة أهمية تعادل أهمية عمل الرجل أو تقل قليلاً، لكنها مع ذلك تبقى مطلباً ملحاً ومشكلاً لا بد من إيجاد حلول له !!

لقد أصبحت مشاركة المرأة في سوق العمل، وان يكون لها دخل نقدي مستقل وما يتبع ذلك من إمكانية المساهمة بشكل إيجابي في ميزانية ودخل الأسرة، أمراً واقعاً غير منكور. والمرأة العاملة أصبحت شريك حياة مفضل يمكّن الأسرة الجديدة من التمتع بمستوى معيشي لائق، بعدما كانت مشاركة المرأة في دخل الأسرة أمراً غير مرغوب فيه ثقافياً.

وإذا كان الحديث عن الحاجة إلى إدخال تعديل وتطوير في نوعية التعليم الجامعي للذكور حتى يمكنهم المشاركة في سوق العمل ومتطلباته، فان الأمر يشمل كذلك بالضرورة تعليم الإناث. ويقترح العديد ضرورة إعادة تقييم وربما ترتيب البرامج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وكذلك إيجاد برامج تدريب من شأنها أن ترفع مستوى مهارات وقدرات المتقدمات لسوق العمل، بما يمكنهن من الدخول بفاعلية. وتشمل برامج السعودة (أي إحلال السعوديين في العمال والمهن في سوق القوى العاملة) الإناث كما الذكور. وهذه نقلة واهتمام في غاية الأهمية !

على أن المرأة إجمالا مطالبة بربط تطلعاتها وطموحاتها في الحراك الاجتماعي برضى ولي أمرها (والدها أو زوجها أو أحد أقاربها ممن له عليها وصاية قانونية) وكما هو متوقع في أن عملية التوفيق بين الإمكانات والقدرات ومن ثم الفرص الممكنة للارتقاء ومسؤولية موافقة ورضى ولي الأمر وبالذات الزوج يعد من ابرز وأقوى العوامل التي على المرأة أن تأخذها في الاعتبار. علماً أنه علينا أن نؤكد أن الوسط الأسرى غالبا ما ضحى من اجل إعطاء المرأة فرصة افضل، فكم من الأزواج طلب إجازة مرافقة لزوجته لعام أو أكثر حتى تنقل إلى مدينته الأصلية عند حصولها

(١٠) الحسيني، عائشة: **فرص عمل المرأة في القطاع الخاص السعودي**، الرياض : مركز الخليج للنشر، ١٩٩١. وكذلك الحسيني،عائشة: **تقييم مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل**، جدة : مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٩٣.

على عمل في منطقة بعيدة أو أن تقف معها أسرتها مساندة، لكن أيضاً في حالات عديدة وقفت هذه الظروف حائلاً دون تحقيق المرأة طموحها. طبعاً لا ينطبق هذا على الذكور، فعلى المرأة أن تسافر مع زوجها حيثما كان عمله!

وإذا كانت متطلبات العمل تقتضي التعامل مع العديد من الضغوط والتوترات، فإن على المرأة أن تنساها عند باب الدار عند عودتها من العمل لتقوم هي بدور من (يمتص) هموم ومشاكل الزوج والأبناء ! لكن هذا ما لا يمكن أن يقع في كل الأحوال، لذلك كثيراً ما يُبدي بعض الأزواج امتعاضه من منافسة العمل لمتطلبات حياته الزوجية ولما كان ينبغي أن يجده من الراحة والجو الهادئ بعد عناء العمل، وربما ادعى البعض أن المرأة العاملة تعود إلى منزلها متعبة مما يجعلها مقصرة في خدمة زوجها وأبنائها وكأن ليس لها عليهم أن يساعدوها ويريحوها من تعبها وعناء العمل الذي كان عليها أن تمر به طيلة يومها ! إن عملية التكيّف والانسجام بين متطلبات العمل والحياة الأسرية والاجتماعية يعني في الغالب مزيداً من الأعباء والجهود على كاهل المرأة، ويجب أن يتغير مفهوم الأدوار التقليدية التي تجعل كافة الأعمال المنزلية على المرأة وضروري ظهور قيم وأعراف جديدة تجعل مساهمة وتعاون جميع أفراد الأسرة في أعباء وأعمال الحياة الأسرية أمراً ضرورياً. صحيح أن وجود الخادمة الأجنبية اجّل طرح هذه القضية بشكل جدي إلى حين، لكنها ستظهر مرة أخرى كما نتوقع في مرحلة قادمة !!

صورة المرأة المتعلمة في الحياة الأسرية

يعتقد البعض أنه بسبب مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة فإن ذلك جعلها تلعب أدواراً أكثر نشاطاً في قرارات الأسرة في قضايا الاستهلاك وأسلوب حياة الأسرة، وربما أضاف بعضهم التأكيد على أنها أصبحت تتطلب مكانةً ودوراً أعلى في حياة أسرتها، وانتشار الأسرة ذات النواة المستقلة في سكنها ساعد من توسعها للحصول على مكانة اجتماعية جعلها تتطلع إلى أن يعاملها زوجها على قدم المساواة معه من ناحية وأن يعمل على دعمها ومؤازرتها في حياتها العامة والعملية من جهة أخرى.

على أن الآراء مترددة في مسألة اهتمام المرأة المتعلمة بتعليم أبنائها وتربيتهم. فهناك بعض الدراسات المؤكدة على أن المرأة أصبحت أكثر شعوراً بالمسؤولية في استخدام أوقاتها بشكل عقلاني، فهي تخصص أوقات لتعليم وتربية أطفالها. ونظراً إلى أنها متعلمة فهي تقوم بذلك مباشرة، ولأن لديها مصدر مالي مستقل يمكنها أن

تمكّن أبناءها من الحصول على رعاية وتعليم إضافيين سواء في شكل دروس إضافية أو تشجيع الأبناء على حضور دورات والاشتراك في نوادي وهوايات مفيدة، وتسهم في توسيع مداركهم بالسفر إلى الخارج أو تعريفهم على أسر متعلمة، لذا أصبح الإقبال على المتعلمات شرطاً من شروط اختيار العديد من الشباب للزواج[١١]!

والمرأة المتعلمة والعاملة أصبحت تنظم أوقاتها بشكل أكثر عقلانية. فهي تجعل الزيارات والحفلات النسائية في أوقات الفراغ، وبشرط أن لا تكون على حساب حياة أسرتها، إذ انشغالها عنها ساعات طويلة يومياً جعل العديد منهن يفرغن ساعات يومياً لحياتهن الأسرية! ومن ثم، تلعب المرأة المتعلمة أدواراً اجتماعية جديدة تتمثل في المحاضرات والمنتديات التطوعية والعلمية على حساب الحفلات والزيارات النسائية التقليدية، بل حتى أن العديد منهن تمكن من إبداع عالمهن الخاص. فصديقات أو زميلات العمل هن في كثير من الأحيان صديقات خارج إطار العمل، وهكذا بدأت تظهر مستويات وأساليب حياة ترتبط بمستوى التعليم والعمل!

تكلفة التعليم العالي على المرأة

إذا أرادت المرأة أن تحصل على مستويات عالية من التعليم أو التخصص فإن عليها في كثير من الأحيان أن تقرر في أمر بدائل أخرى تختار بينها، ولعل من أهمها قرار أمر الزواج. فكما هو معروف أن الاستمرار في التحصيل العلمي يقتضي تأخر الزواج، ولقد أدى ذلك إلى تأخر عام في سن الزواج. إذ أصبح سن الزواج عند معظم أفراد المجتمع يرتبط إما بتخرج الفتاة من المرحلة الجامعية أو دخولها بما يكفل تخرجها وإمكانية عملها. ولعل ظاهرة شروط التعليم والعمل التي تصر عليها معظم الأسر الحضرية في عقود الزواج[١٢] إنما هو تأكيد في حياة الفتاة على ضرورة إلزام الزوج على أن تكمل الفتاة فرصتها في التعليم الجامعي والعمل على حصولها على عمل يمكنها من الاستقلال المالي !

لكن طموح العديد من الفتيات في مواصلة دراستهن العالية أو التخصص في مجال علمي ما قد يعني في كثير من الأحيان تأجيل موضوع الزواج إلى موعد

(١١) با قادر، ابو بكر: عقود الزواج «اتجاهات الزواج في مدينة جدة في ضوء عقود الزواج»، **مجلة كلية الأداب والعلوم الأنسانية**، ج (٥)، ١٩٨٥.

(١٢) المرجع السابق، ص٢٠٦-٢٢٣.

متأخر، وهذا قد يمتد لسنوات طويلة يؤدي إلى ما يعرف «بالعنوسة» أي بقاء الفتاة دون زواج. ولقد أصبحت هذه المسألة ظاهرة اجتماعية في بعض المجالات من أبرزها في مجال الطب أو مجال الدراسات العليا للمتفوقات، ومن تستطيع الالتحاق بالدراسات العليا تتشجّع لمواصلة الدراسة وتأجيل زواجها.

هذا يثير سؤالاً عن القابلية للزواج، بمعنى أن التعليم والرغبة في الارتقاء في سلم الحراك الاجتماعي قد يحول دون إمكانية الارتباط بمؤسسة الزواج من طرف الذكور والإناث، على أن بإمكان الذكور الاعتماد على دعم ومساعدة الزوجة التي ترعى وتخدم زوجها الذي يعمل من أجل تحصيل شهادة عليا، لكن العكس نادر ما يقع. وتعد مسألة قبول المرأة أن تتعلم على حساب «تضحية» من الزوج أمراً نادراً ونتيجته أيضاً غير مأمونة إذ قد ينجم عنه تفاوت غير محمود بين مستوى الزوجة التعليمي والاجتماعي ومستوى زوجها الذي يقل عنها تعليمياً واجتماعياً. وهناك العديد من الزيجات التي يظهر فيها هذا التفاوت وهى تعد زيجات «مصلحة» يتزوج فيها شبه أمي أو على الأقل تحصيله بسيط بسيدة أعلى منه مكانة اجتماعية وهو أمر غير مرغوب فيه اجتماعياً بعد، إذ يفضل العديد من الرجال أن يكون الترتيب الاجتماعي هو العكس !

كذلك، يتردد البعض في السماح لزوجته بالاستمرار في العمل، وربما أدى ذلك التردد إلى مشاكل أسرية أو حتى الطلاق بسبب الوسط الذي تعمل فيه الزوجة. ففي مجال الطب مثلاً طبيعة العمل تتطلب نوعاً من الاختلاط المحدود ولكنه لا يزال يشكل وضعاً غير مرغوب فيه خاصة إن كانت الزوجة من المتفوقات في العمل. فإن المكائد والضغائن المهنية قد تطال حياتها الأسرية وتسبب لها ولأسرتها الكثير من المشاكل. وتجد العديد من النساء المتعلمات تعليماً عالياً أن عليهن أن يتصرفن بشكل مبالغ في التقليدية والتمسك بشروط المجتمع الثقافية وأعرافه من أجل تجنب سوء الفهم أو تعريض الذات لمعاملة غير لائقة. وهكذا بدلاً من أن تصبح المرأة المتعلمة رائدة وقائدة للتغير الاجتماعي ربما كانت في بعض الأحيان من المحافظات على التقليد المطالبات باستمرارية السلطة البطريركية، رغم أن مجرد وجودها هو تحدٍ لتلك السلطة !

وهكذا نجد أنفسنا في ناحية هذه المداخلة السريعة نؤكد على أن المرأة المتعلمة اليوم لا تجسد «تودد» الجارية، فهي تعمل وتشارك داخل مجتمعها بشكل واقعي وجهودها تسهم في تحول وتنمية مجتمعها، لا من أجل الظرف وإمتاع

ذكورية الذكور فيه، ولكنها في الوقت نفسه لا تشكل عنصراً نقدياً يرفض استمرار أشكال العلاقات السائدة في المجتمعات البطريركية ويعمل وبشكل علني على إزالة تلك العلاقات وإبدالها بعلاقات تضمن وتكفل للمرأة مكانة وموقعاً أفضل وأكثر مساواة مع موقع الرجل.

إن التيار الجديد من النساء المتعلمات والعاملات إنما يشكل تحولات انتقالية وربما يدخل بشكل تدريجي متصاعد تغيرات على جوهر وأساس السلطة البطريركية بحيث تتلاشى من نفسها. ربما ؟